المجلد العاشر/ العدد الثاني / 01 ديسمبر 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من السرية إلى العلنية 1956-1962

د. بلجة عبد القادر، جامعة سيدي بلعباس

تاريخ الارسال: 03 جوان 2018.	تاريخ القبول: 06 سبتمبر 2018.	تاريخ النشر: 01 ديسمبر 2018

ملخص:

رفضت السلطات الاستعمارية أي اتصال مع من تصفهم بالخارجين عن القانون عند بداية الثورة التحريرية، لكن صمود الشعب الجزائر طوال عام 1955 رغم كل المحاولات والمساعي التي اتخذها جيش الاحتلال في إطار قانون الطوارئ المفروض منذ شهر أفريل برهن على أن الثورة لا تقهر بالقوة ما دامت معززة بأجهزتها،وقادتها العازمون على مواصلة العمل المسلح،وما على الحكومة الفرنسية إلا الاتصال بهؤلاء لإيجاد الحل المناسب،غير أن السلطات الاستعمارية استمرت في تعنتها ،وهو ما جعلها في 05 أوت 1955 تمديد حالة الطوارئ لستة أشهر أخرى،معتقدة أن النصر سيكون عسكريا،لكن ذلك الاعتقاد سرعان ما تبدد بفعل أحداث 20 أوت 1955ونتيجة لذلك أدركت إدارة الاحتلال أن الحل العسكري وحده لن يوفر السلم والأمن للأوروبيين في الجزائر،ولذا ما كان عليها إلا أن تتصل بقادة الثورة للتفاوض وعلى هذا الأساس بدأ الفرنسيون منذ عام 1956 سياسة جس النبض لمعرفة أهداف هذه الثورة.

الكلمات المفتاحية: اللقاءات السرية؛ المحادثات والمفاوضات؛ الصحراء الجزائرية؛ الحكومة المؤقتة الجزائرية.

The Summary:

At the time of the liberation revolution, the colonial authorities refused any contact with those whom they described as outlaws, but the steadfastness of the Algerian people throughout 1955 despite all the attempts and efforts of French colonialism under the emergency law, the revolution, however, is not invincible by force, as long as it is reinforced by its organs and by its leaders who are determined to continue the armed action, and that the French government He should only contact them to find the right solution, however, the French government continued to reject the contacts, which prompted him to decide on 5 August 1955 to extend the state of emergency. The colonial authorities confirmed that a military solution does not guarantee the security of the Europeans in Algeria, they had only to contact the leaders of the revolution, to negotiate and on this basis the French began since 1956 to try to know the objectives of this revolution by confidential contacts between 1956-1958, and 1958-1960 discussions and at the end of public negotiations in 1962

Keywords: the liberation revolution ; **The colonial authorities, negotiations**

المجلد العاشر/ العدد الثاني / 01 ديسمبر 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

مقدمة

عند قيام الثورة التحريرية رفضت السلطات الاستعمارية أي اتصال مع من تصفهم بالخارجين عن القانون، والإصرار على تأديبهم،لأنها تملك من الوسائل ما سيمكنها من ذلك،حيث صرح الوالي العام روجي ليونار Roger Léonard عقب أحداث ليلة أول نوفمبر » :إننا نملك وسائل إضافية، لن نوفر استعمالها، وسنتخذ كل ما يجب اتخاذه من إجراءات الحماية والدفاع عن مصالح فرنسا والفرنسيين.[1]«...

لكن صمود الشعب الجزائر طوال عام 1955 رغم كل المحاولات والمساعي التي اتخذتها السلطات الاستعمارية في إطار قانون الطوارئ المفروض منذ شهر أفريل برهن على أن الثورة لا تقهر بالقوة ما دامت معززة بأجهزتها، وقادتها العازمون على مواصلة العمل المسلح، وما على الحكومة الفرنسية إلا الاتصال بهؤلاء لإيجاد الحل المناسب غير أن السلطات الاستعمارية استمرت في تعنتها، وهو ما جعلها في 05 أوت 1955 تمديد حالة الطوارئ لستة أشهر أخرى،معتقدة أن النصر سيكون عسكريا، لكن ذلك الاعتقاد سرعان ما تبدد بفعل أحداث 20 أوت 1955.[2]

ونتيجة ذلك أدركت إدارة الاحتلال أن الحل العسكري وحده لن يوفر السلم والأمن للأوروبيين في الجزائر، ولذا ما كان عليها إلا أن تتصل بقادة الثورة للتفاوض وعلى هذا الأساس بدأ الفرنسيون منذ عام 1956 سياسة جس النبض لمعرفة أهداف هذه الثورة.

الاتصالات السرية:1958-56

على إثر تشكيل حكومة" غي مولي "Guy Mollet في شهر جانفي 1956 اتصل" أندري ماندوز André Mandouze")أستاذ الآداب بجامعة الجزائر (ب عبان رمضان، للاطلاع على مطالب جبهة التحرير الوطني، ثم بعد ذلك توجه إلى باريس حيث نقل إلى الساسة الفرنسيين استعداد الجزائريين للتفاوض على أساس الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال ثم بعد ذلك المفاوضات.[3]

وفي 12 أفريل 1956 تم لقاء في القاهرة بين" جوزيف بيغارا "Joseph Bigarra النائب الاشتراكي في مجلس الاتحاد الفرنسي،وجورج غورس George Gorse من الجانب الفرنسي، و"محمد خيضر "عن جبهة التحرير الوطني، حيث عرض" بيغارا "على مندوب الجبهة طرح" غي مولي "المتمثل في إيقاف القتال، إجراء الانتخابات ثم المفاوضات مع المنتخبين بخصوص دستور الجزائر المقبل، وفي رده على هذا الطرح أكد" محمد خيضر "على عدم صلاحية فكرة الانتخابات وأن الاتفاق على الخطوط العريضة والمبادئ الأساسية للدستور الجديد يكون مع جيش التحرير مباشرة، وعلى هذا الأساس يمكن وقف القتال ثم الشروع في إجراء انتخابات باتفاق الطرفين على ضمانات وشروط إنجاح الاتفاق المبرم.[4]

وفي بلغراد جرى اتصال آخر يوم 21جويلية 1956 بين" أمحمد يزيد "و"أحمد فرانسيس "عن الجبهة، و"بيير كومين "Pierre Commin الأمين العام بالنيابة للحزب الاشتراكي الفرنسي الذي يرأسه" غي

المجلد العاشر/ العدد الثاني / 01 ديسمبر 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

مولي"، وفي هذا اللقاء قدم الوفد الفرنسي نفس العرض،ولكن وفد الجبهة أكد أن وقف إطلاق النار لا يمكن أن يتم إلا بعد التوصل إلى اتفاق سياسي شامل.[5]

أما لقاء روما في 03-02 سبتمبر 1956 فقد حضره كل من" محمد خيضر "و"محمد يزيد "و"عبد الرحمن كيوان "عن الجبهة، وبيير هيربوت Pierre Herbaut وبيير كومينPierre Commin ، وفيه اقترح الوفد الفرنسي مخططا عاما لوضع دستور جديد للجزائر يتضمن انتخاب مجلس تشريعي، ثم تكوين هيئة تنفيذية جزائرية تسند إليها كل صلاحيات الشؤون الداخلية للجزائر، ماعدا المتصلة بقانون الأحوال الشخصية للأوروبيين[6]،وكانت المراسلات بين الطرفين تتم في سرية تامة،حيث كان أحد مراسلي جبهة التحرير الوطني في روما الملقب بـ" قدور الجزائري "يقوم بدور الوساطة لنقل مراسلات الطرفين لبعضهما البعض، حيث كانت اقتراحات ممثل الجبهة توقع من طرف" روبير ك . K Robert "وحرف "K" يعني" خيضر"، أما الطرف الفرنسي فكان يوقع مراسلته بـ"يونس س Younes "Cويرمز حرف "C" إلى اسم."Commin"[7]

وفي 22 سبتمبر تمت المقابلة الرابعة ببلغراد بين" محمد خيضر "و"محمد الأمين الدباغين "عن الجبهة،و"بيير هيربوت "عن الجانب الفرنسي،ودارت المحادثات بين الطرفين حول إمكانية الاعتراف بحق الجزائر في الاستقلال،وحرية الشعب الجزائري في تسيير شؤونه الداخلية،كما اقترح الوفد الجزائري أن تكون المسائل المشتركة الفرنسية الجزائرية محددة وفق اتفاقيات ثنائية فطلب المفاوض الفرنسي أجالا لإطلاع حكومته على هذا الاقتراح في انتظار لقاء آخر، غير أن محمد خيضر اختطف مع بعض رفاقه في حادثة الطائرة المشهورة يوم 22 أكتوبر، فتوقفت بسبب ذلك تلك الاتصالات.[8]

لقد كانت هذه اللقاءات السرية بالنسبة للحكومة الفرنسية مع ممثلي جبهة التحرير الوطني عبارة عن جس النبض،أو مناورات تهدف إلى ربح الوقت واجتياز مرحلة صعبة،وكانت المواقف متباعدة جدا بين الطرفين، بل حتى بين ممثلي الجبهة، ففي القاهرة مثلا تحدث خيضر عن تكوين مجلس تأسيسي جزائري بينما يؤكد عبان رمضان في الجزائر أنه لا مفاوضات قبل الاعتراف باستقلال الجزائر،ولم تحدد شروط وقف إطلاق النار والمفاوضات إلا من خلال أرضية مؤتمر الصومام التي نصت على أن الاعتراف بالأمة الجزائرية الموحدة،وسيادة الجزائر بما في ذلك على الشؤون الخارجية والدفاع وإطلاق سراح كل المعتقلين وأن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري، يشكل أسس المفاوضات وشروط وقف القتال.[9]

الاتصالات والمفاوضات العلنية1958-1962

الاتصالات عندما تسلم" ديغول "الحكم بعد تمرد 13 ماي1958 ، كلف عبد الرحمن فارس وجان عمروش Jean Amroucheبالاتصال بقادة جبهة التحرير وإبلاغهم بأنه مستعد للتباحث معهم،ووقف القتال على أساس المراحل الثلاثة التي حددها غي مولي 'سابقا وهي الانتخابات،إيقاف القتال،فالمفاوضات،وقام المبعوثان ما بين 20 أوت و 20أكتوبر 1958 بعدة اتصالات بجبهة

المجلد العاشر/ العدد الثاني / 01 ديسمبر 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

التحرير[10]،وموازاة مع تلك الاتصالات قام ديغول في 23 أكتوبر من نفس السنة بالإعلان عن" سلم الشجعان "حيث طالب من جيش التحرير الوطني فقال » :على الذين بدأوا بالقتال أن يوقفوه، وعليهم أن يعودوا إلى عائلاتهم وعلى قادتهم أن يتصلوا بقادتنا العسكريين بواسطة استعمال الراية البيضاء [11]«....وهكذا فقد أدى تجاهل واقع المشكلة الأساسي من قبل ديغول إلى توقف الاتصالات السرية بين الطرفين.

لقد أدى الضغط الثوري من قبل الثورة التحريرية من جهة،ومن جهة أخرى الضغوط الأمريكية على الرئيس الفرنسي ديغول خوفا من تسرب الشيوعية إلى شمال إفريقيا، إرغام ديغول على اتخاذ إجراءات ملموسة لحل القضية الجزائرية التي أصبحت تكلف فرنسا أكثر فأكثر وتهددها في صميم وحدتها الوطنية.

ونتيجة لذلك قدم ديغول مشروعا في 16 سبتمبر 1959 اقترح من خلاله حق تقرير المصير للشعب الجزائري،عن طريق استفتاء يتضمن ثلاث اختيارات :إما الاستقلال،وإما المشاركة مع فرنسا،وإما الفرنسة،وحسب المنظور الديغولي فإن تقرير المصير هو عبارة عن مناطق ذات حكم ذاتي على أساس مجموعات عرقية مبنية على نظام فيدرالي،إذ تتضح معالم هذا المشروع من خلال تصريحه» :علينا أن نجد لهذه المجموعات المختلفة الفرنسية والعربية والقبائلية والمزابية، التي تتعايش في هذا البلد ضمانات تتعلق بالحياة الخاصة لكل مجموعة،وإطارا للتعاون فيما بينها[12]«،وعلى هذا الأساس واجهت الحكومة المؤقتة هذا المفهوم المجزأ،بمفهوم الأمة الجزائرية المكونة من شعب واحد وله تاريخ واحد،وثقافة عربية إسلامية واحدة.

وقصد تصعيد الحرب النفسية ضد الجزائريين عرض ديغول في 10 نوفمبر1959 على قادة الثورة التفاوض لبحث شروط إنهاء المعارك،غير أن حكومة الثورة تفطنت لذلك فردت عليه بقبولها العرض شرط تعيينها للوزراء الخمسة المعتقلين في فرنسا) قادة الثورة المختطفين (كممثلين لها،ولكن ديغول رفض التفاوض معهم بحجة أنهم خارج المعركة،وهو يريد التباحث مع من هم داخل المعركة.[13]

وفي شهر فبراير 1960 اتصل المؤرخ الفرنسي" شارل أندري جوليان Charles André Julien "بممثل الحكومة المؤقتة،فحدثه عن الشروط التي ترغب حكومة الثورة في توفرها حتى يتمكن الشعب الجزائري من تقرير مصيره بنفسه،ومن اجل ذلك عرضت على الحكومة الفرنسية أن تبعث ممثلها من باريس لضبط الشروط الضرورية لاجتماع الطرفين،غير أن ديغوللم يرد على هذا العرض.[14]

وهكذا تباين المفهوم الديغولي لتقرير المصير عن مفهوم حكومة الثورة،فبالنسبة لهذه الأخيرة لا بد من توفير شروط سياسية وعسكرية قبل الوصول إلى تقرير المصير،أي يجب أن يتم وقف إطلاق النار،ولا يمكن تحقيق ذلك إلا باتفاق مسبق حول هذه الشروط،وبذلك أصبحت الاتصالات بين الطرفين في عهد ديغول لا جدوى منها فأهملت إلى أن تقرر إحياء المحادثات في" مولان."Meulin

2-2المحادثات:

المجلد العاشر/ العدد الثاني / 01 ديسمبر 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

لقاء مولان29-25 جوان:1960

إن الكفاح المرير الذي خاضه الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي،وفشل المخططات الفرنسية في القضاء على الثورة الجزائرية،وتأزم الأوضاع الداخلية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتأييد الدولي المتزايد للقضية الجزائرية في المحافل الدولية،دفع بالجنرال ديغول إلى إدراك حقيقة لطالما رفض الاعتراف بها،إلا أنه كان مقتنعا بها وهي أن الثورة الجزائرية ستنتصر،ويتضح ذلك من خلال ما صرح به لولي العهد المغربي الأمير حسن" :الجزائر ؟ ستستقل أحببنا أم كرهنا لان التاريخ أخبرنا بذلك[15]"،وللخروج من هذه الوضعية أقر بضرورة إنهاء حالة الحرب والجلوس على طاولة المفاوضات،حيث أعلن في خطاب له في14 جوان : 1960 إنني أتوجه باسم فرنسا إلى قادة الانتفاضة، أعلن لهم أننا ننتظرهم هنا لكي نجد معهم حلا مشرفا للمعارك التي ما تزال جارية ، ونفصل في مصير الأسلحة.[16] ...

فردت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على الدعوة بإرسال مبعوثيها وهما :محمد الصديق بن يحي، وأحمد بومنجل،وحددت مدينة مولان الفرنسية لانعقاد أول لقاء بين الوفدين،وقد مثل الوفد الفرنسي كل من روجي موريس Roger Maurice الكاتب العام للمندوبية العامة للحكومة الفرنسية بالجزائر،والجنرال دي ڤاستين General De Gastin، وحسب يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة أن الحكومة الفرنسية عاملت الوفد الجزائري لا على أساس مفاوضين،بل على أساس متمردين وعزلتهما في مقر عمالة مولان من 25 إلى 29 جوان1960 ، وحرمته من كل الزيارات والاتصالات مع الصحافة[17] ،لم يكن هذا اللقاء الأول سوى مناورة ديغولية لجس نبض الوفد الجزائري،لأنه في نفس الوقت كان)ديغول (في لقاء بباريس مع إطارات الولاية الرابعة من أجل وقف إطلاق النار في تلك المنطقة) وهو ما اصطلح على تسميته بقضية سي صالح[18](، وحاول الوفد الجزائري استغلال الفرصة،حيث طلب من الوفد الفرنسي ترتيب لقاء بين فرحات عباس والجنرال ديغول، لكن هذا الطلب قوبل بالرفض،لأن ذلك يعني الاعتراف بجبهة التحرير الوطني، وقد أكد ديغول في مذكراته قائلا" :إن شروط التفاوض التي نقلها الوفد الجزائري تتضمن ضرورة تنظيم محادثات مباشرة بين فرحات عباس والجنرال ديغول،والسماح للمتفاوضين الجزائريين بالإقامة في التراب الفرنسي،ومقابلة من يريدون والإدلاء بجميع التصريحات،وكذلك إطلاق سراح بن بلة ورفاقه المعتقلين بجزيرة إيكس لينضموا إلى المفاوضين، إن ذلك لن يكون مقبولا إلا إذا توقفت المعارك والحوادث.[19]"

وفي جو ساده عدم الثقة بين الطرفين،جرت محادثات مولان،وتبين أن الوفد الفرنسي جاء إلى هذا اللقاء لا بنية إيجاد حل حقيقي للازمة،مما دفع بالوفد الجزائري إلى الانسحاب دون تحديد موعدا لمحادثات مستقبلية، كما أصدرت الحكومة المؤقتة بيانا في يوم 04 جويلية 1960 رفضت فيه الشروط الفرنسية التي تسعى فقط لإيقاف القتال،فاغتنم ديغول هذا الوضع ليشرع في حملة إعلامية حمل

المجلد العاشر/ العدد الثاني / 01 ديسمبر 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

فيها حكومة الثورة مسؤلية فشل المفاوضات،وقام ضباط الفروع الإدارية بنشر الدعاية في القرى،زاعما أن فرنسا تريد السلام الذي ترفضه الحكومة الجزائرية .[20]

وعلى إثر فشل محادثات مولان أيقنت جبهة التحرير الوطني أن ديغول يريد فقط ربح الوقت لبث عوامل التفرقة والشقاق مستغلا في ذلك قضية سي صالح،فردت الجبهة على هذه المناورة بتنظيم مظاهرات عارمة في11 ديسمبر 1960 حيث خرج الشعب الجزائري ليؤكد دعمه المطلق للجبهة،وأن المناورات الفرنسية مآلها الفشل، لقد كانت هذه المظاهرات منعرجا حاسما في تاريخ معركة التحرير،لانها أظهرت روح الكفاح والقدرات النضالية للجماهير الجزائرية على الرغم من القمع المسلط على الجزائريين.

إن هذه الانتفاضة الشعبية قد عبرت عن عزم الشعب الجزائري لمواصلة نضاله إلى غاية تحقيق الاستقلال ومقاومته للغطرسة الاستعمارية،وأن مواصلة الحرب ستعرض الجيش الفرنسي إلي الانقسام، هذا القلق بدا واضحا على ديغول من خلال ما كتبه في شهر جانفي "1961: إن الجزائر تكلفنا أكثر مما تدر علينا ... ولذا فإنني أكرر أن فرنسا تعمل على إيجاد حل يخلصها منها نهائيا،وسوف لن ترى مانعا في أن يقرر السكان الجزائريون إقامة دولة تتولى تسيير شئون بلادهم ."[21]

ونظرا للازمة التي أصبحت فرنسا تتخبط فيها نتيجة الدعم الشعبي للثورة من جهة،انتصاراتها الدبلوماسية من جهة أخرى،قرر ديغول التفاوض مع الجبهة،وكانت أول خطوة هي استفتاء الشعب الفرنسي حول موافقته أو عدم موافقته على تمكين الجزائريين من تقرير مصيرهم،ثم قبوله لاستئناف المحادثات بعدما فشلت كل المحاولات لإيجاد مخرج مشرف،لكن وجد نفسه مضطرا للاعتراف بالواقع الذي أثبت شعبية الثورة وانتشارها في مختلف أصقاع البلاد.[22]

- لقاء لوسارن 20 فيفري :1961[23]

وبعد مرور شهرين على مظاهرات11 ديسمبر1960استؤنفت الاتصالات بين الطرفين،حيث جرت اللقاءات الجدية في فندق ترمينوس بمنطقة لوسارن بسويسرا في يوم 20 فيفري1961 ،ومثل الوفد الجزائري كل من الطيب بولحروف ممثل الحكومة المؤقتة في روما وأحمد بومنجل،أما الوفد الفرنسي فقد مثله جورج بومبيدو George Pampidou رئيس مدير عام بنك خاص،ورجل ثقة الرئيس الفرنسي،وبرينو دولاس Bruno Deleusse مدير الشؤون السياسية بوزارة الخارجية،وبوساطة ممثل الحكومة السويسرية أوليفي لونغOlivier Long ،وإن دل هذا التمثيل على شيء إنما يدل على الأهمية التي يوليها ديغول للقضية الجزائرية ، وتمثلت توجهاته بضرورة إقناع الطرف الجزائري بأن سياسته ليست إبقاء الجزائر مرتبطة بفرنسا، بل بالعكس فإن الجزائريين هم الوحيدين الذين يحددون مصيرهم، أما قضية الصحراء لا نقاش فيها، حيث قال" : أن الصحراء بحر له سواحل تسكنها شعوب ساحلية والجزائر واحدة من تلك الشعوب[24]"،وبذلك أكد الفرنسيون على أنهم مستعدون للتفاوض حول استقلال الجزائر شرط توقيف القتال،لكن بالنسبة لفرنسا فإن استقلال الجزائر

المجلد العاشر/ العدد الثاني / 01 ديسمبر 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

يشمل فقط الجزائر الشمالية،وأن قضية الصحراء هي خارج المفاوضات،أما فيما يخص الشؤون العسكرية،فإن الوفد الفرنسي اعتبر قاعدة المرسى الكبير بوهران،والمطارات الموجودة في بشار وقسنطينة ملكا من الأملاك الفرنسية[25]،ولعل ما يفسر اهتمام ديغول بهذه القواعد هو سعيه لإرضاء قادة الجيش الفرنسي،غير أن الوفد الجزائري رد على هذا الطرح من خلال ما صرح به أحمد بومنجل" :إن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر ولا يمكننا التنازل عنها[26]"،وفي الموضوع نفسه قال سعد دحلب" :يمكن لاستغلال الصحراء أن يكون مبدءا أساسيا في المفاوضات،غير أن سيادة الجزائر على الصحراء تبقى فوق كل نقاش،وأن احترام وحدة التراب الجزائري يبقى بالنسبة لنا شرطا لا نحيد عنه.[27]"

ونتيجة لذلك ظلت مواقف الطرفين متباعدة،خاصة بعد إصرار الوفد الجزائري على تمسكه بالوحدة الترابية للجزائر،ولا يمكن بأي حال من الأحوال التفريط في أحد المبادئ التي قامت عليها الثورة الجزائرية،التي وردت في كل مواثيق الثورة خاصة بعدما صرح بومبيدو قضية الصحراء لا نقاش فيها،وأنها بحر له سواحل تسكنها شعوب ساحلية والجزائر من تلك الشعوب،وعلى فرنسا أن تستشير الجميع،ونظرا لأهمية الصحراء الجزائرية بالنسبة لفرنسا ورغبتها في الحفاظ عليها قامت السلطات الاستعمارية بمحاولات لعزل الصحراء اقتصاديا وإداريا عن شمال الجزائر، وجعلت مسألة الصحراء واحدة من النقاط المفصلية في المفاوضات،وظلت هذه القضية نقطة اختلاف دائم، وكانت ابرز العقبات في كل اللقاءات بين الوفدين .[28]

المفاوضات:

مفاوضات ايفيان Evian الأولى 20 ماي :1961

وإزاء إصرار الحكومة المؤقتة على مواقفها الواضحة، اضطر الجانب الفرنسي إلى التراجع،وتم الاتفاق بينهما على الشروع في محادثات ايفيان يوم 20 ماي1961 ،وتألف وفد جبهة التحرير من كريم بلقاسم وسعد دحلب ومحمد بن يحي والطيب بولحروف وأحمد فرنسيس وأحمد بومنجل والرائدين سليمان)المعرف بـ القايد أحمد(، وعلي منجلي، وكان رضا مالك المتحدث الرسمي باسم الوفد،أما الوفد الفرنسي فترأسه لويس جوكس،مما يؤكد على الصفة الرسمية للمفاوضات، وبيرنار تغيكو Bernard Tricotمستشار بقصر الاليزي) قصر رئاسة الجمهورية الفرنسية(، وبدأت هذه المفاوضات في ظروف صعبة للغاية تمثلت في غضب الأوربيين في الجزائر، الذين عبروا عن سخطهم على سياسة الأمر الواقع من خلال منظمة الجيش السري OAS بأعمالها الإجرامية ضد الشعب الجزائري، ففي 19 ماي 1961 قتلت هذه المنظمة أكثر من 100 شخص أغلبهم من الجزائريين.[29]

وفي أول يوم من المفاوضات 20) ماي (حاولت الحكومة الفرنسية القيام بمناورة مكشوفة، إذ أعلن وفدها في اليوم الأول عن إيقاف القتال لمدة شهر كامل في جميع أنحاء الجزائر، والإفراج عن ستة آلاف معتقل في الجزائر، وقد اتخذت الحكومة الفرنسية هذه الإجراءات من جانب واحد فقط دون

المجلد العاشر/ العدد الثاني / 01 ديسمبر 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

اتفاق مسبق مع جبهة التحرير، وكان هدفها من وراء ذلك إيهام الرأي العام العالمي بإخلاصها وصدق نيتها في التفاوض بجدية، وحمل الحكومة المؤقتة على التفاوض بخصوص وقف القتال، وإلا ستتحمل مسؤولية مواصلة الحرب وانعكاساتها على الشعب الجزائري.[30]

لم تكن هذه المناورة جديدة، بل هي تكرار ومحاولة تطبيق نظرية ديغول السابقة التي تدعو إلى وقف القتال وتسليم أسلحة المجاهدين،ثم التفاوض،والغرض من ذلك هو تصفية الثورة من كل محتوى تحرري استقلالي،غير أن الحكومة المؤقتة تفطنت لذلك، فردت في الحين وكشفت نوايا وأهداف اللعبة الفرنسية أمام الرأي العالمي،مما أرغم الوفد الفرنسي على التراجع عن فكرة وقف القتال قبل البحث في المسائل السياسية الأساسية التي نوقشت خلال يومي27-25 ، وفي اليوم 29 قدم ممثل وفد الجبهة خلاصة المحادثات،وهكذا تمكن الوفدان من اجتياز عقبة إيقاف القتال، لتظهر مشكلة الأقلية الأوروبية،إذ اشترط جوكس أن تتوفر لها ضمانات بخصوص حقوقها في الجزائر بعد خروج فرنسا منها، كمنح الأوربيين الجنسية المزدوجة الفرنسية والجزائرية،وحماية ممتلكاتهم الخاصة،كما أصر الوفد الفرنسي خلال المحادثات على فصل الصحراء الجزائرية .وبهذا ستكون الدولة الجزائرية المستقلة ذات مجمعات وطوائف عديدة تنفرد فيها الأقلية الأوربية بامتيازات واسعة.

وأمام تعنت الشروط الفرنسية، تلقى الوفد الجزائري في 29 أبريل تعليمة من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حددت من خلالها خطوط التفاوض بضرورة الحفاظ على الأهداف الأساسية المتمثلة في الاستقلال الكامل للجزائر، المتمثل في الوحدة الترابية والعرقية للجزائر، وفي هذا المضمون قال كريم بالقاسم":هناك الملايين من هذا الشعب يعيشون الفقر والبؤس، ولذا من الضروري أن لا يشعروا بالاستعمار بعد الاستقلال[31]

وعلى هذا الأساس فإن الحل الأنسب لهذه الجالية أن تختار بين الجنسية الجزائرية أو المحافظة على الجنسية الفرنسية، فإذا اختارت الأولى فسيكون لها نفس الحقوق والواجبات مثل المواطنين الجزائريين، وان اختارت الجنسية الفرنسية ، فالدولة الجزائرية المستقلة مستعدة لتحديد مستقبلهم كأجانب على أساس احترام سيادة الشعب الجزائري ومصالحه العليا، وبخصوص مشكلة الصحراء أو وحدة التراب الوطني، فهي مرتبطة بوحدة عناصر الشعب الجزائري،وعليه فموقف المفاوض الجزائري كان واضحا، وهو أن الصحراء جزء من الجزائر، ولا يمكن أن تفصل عنها،بعدما حاول الوفد الفرنسي أن لا تكون الصحراء محل نقاش في المفاوضات[32]،وما يدل على اهتمام الوفد الفرنسي بقضية الصحراء هي تلك التوجيهات الصارمة التي قدمها ديغول لرئيس الوفد الفرنسي حيث قال له": تشكل قضية الصحراء فراغا قانونيا عليكم بحسن استغلاله، والبترول فرنسيا ويجب أن يبقى فرنسيا .[33]"

وبعد استماع كل وفد لمقترحات الوفد الآخر قال جوكس لـ كريم بالقاسم" :إن مقترحاتكم بعيدة جدا عن مقترحاتنا[34]"،وبسبب تباعد الرؤى بين الطرفين تعثرت المفاوضات، وتوقفت في 13

المجلد العاشر/ العدد الثاني / 01 ديسمبر 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

جوان،وأثناء سير المفاوضات شهدت الجزائر العديد من مظاهرات، برهانا على وحدة الشعب الجزائري،ووحدة ترابه،وبدأت من 04 إلى غاية 07 جوان 1961من نفس الشهر حيث انطلقت من سوق أهراس،وامتدت لتشمل كل من مدينة الجزائر، سيدي بلعباس، ووهران،وغيرها من المدن الجزائرية الأخرى، رفع فيها المتظاهرون العلم الجزائري،وهتفوا بشعارات جبهة التحرير الوطني[35].

وبعدما توقفت محادثات ايفيان قات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بنشاط دبلوماسي مكثف في إفريقيا لحشد الدعم الإفريقي قصد تعزيز مبدأ الوحدة الترابية للجزائر ، فأرسلت مذكرة باسم الشعب الجزائري إلى الدول الإفريقية للوقوف ضد الامبريالية الفرنسية[36]،ثم وجهت من تونس في 30 جوان 1961 نداء بإعلان يوم الأربعاء 05 جويلية 1961 يوم وطني ضد التقسيم، وطالبت من الشعوب وحكومات الدول الشقية والصديقة بإظهار في هذا اليوم الدعم الكامل للشعب الجزائري في كفاحه من أجل وحدته الترابية واستقلاله الوطني.[37]

محادثات لوغران20 Lugrinجويلية:1961

وفي 17 جويلية 1961 أعلنت كل من الحكومة الفرنسية، والحكومة المؤقتة الجزائرية عن استئناف المفاوضات بين الطرفين يوم 20 جويلية ببلدية لوغران الفرنسية القريبة من الحدود السويسرية،حضرها عن الوفد الفرنسي لويس جوكس، وعن الوفد الجزائري كريم بلقاسم،وسعد دحلب وبقيت نقاط الخلاف ماثلة، ولم تكن الحكومة المؤقتة تنتظر الشيء الكثير من هذا اللقاء، لكن خطتها كانت واضحة وهي توقيف المفاوضات بسبب الصحراء ، حيث ظهر جليا تمسك الوفد الجزائري بمبدأ الوحدة الترابية[38]،خاصة بعدما اتضح أن الوفد الفرنسي مازال يعتبر أن الصحراء الجزائرية منطقة خارجة عن الجزائر، وأن الجزائر تشكل قطرا متاخما لها كغيرها من الأقطار الإفريقية، وأمام تعنت الحكومة الفرنسية بدأت بوادر إخفاق المفاوضات تلوح في الأفق إلى أن أصبح توقفها أمرا حتميا، وكانت هذه المرة بمبادرة من الحكومة المؤقتة بسبب موقفها المشرف من معركة بنزرت بين تونس وفرنسا في 19 جويلية إذ أعلنت حكومة الثورة عن تضامنها واستعدادها للمشاركة في المعركة دعما للتونسيين، ولذا أعلن رئيس الوفد الجزائري عن توقيف المفاوضات مادام موقف فرنسا لم يتغير،ثم قال ":إن الطرف الفرنسي لديه كل الوسائل الكافية للاتصال بنا متى أراد[38] "، وبذلك انتهت مفاوضات لوغران بالفشل بسبب تمسك كل طرف بمطالبه.

وبقدر ما شكلت التطورات الميدانية الداخلية والخارجية مثل تمرد 22 أبريل 1961 الذي تزعمه كبار جنرالات فرنسا في الجزائر بدعم من المستوطنين،ونشوب معركة بنزرت بين تونس وفرنسا ضربة قوية ضد سياسة الجنرال ديغول في الجزائر،إلا أنها كانت لصالح الثورة في هذه الفترة، ويرى المؤرخ الانجليزي ألستير هورن Alistair Horne أن إيجاد أرضية مشتركة بين الطرفين أصبح مستحيلا،وأن أغلب المناورات الديغولية باءت بالفشل،وما بقي للحكومة الفرنسية سوى الرضوخ للأمر الواقع وأن تتفاوض مع الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، وعلى هذا الأساس ألقى ديغول خطابا في بداية

المجلد العاشر/ العدد الثاني / 01 ديسمبر 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

سبتمبر 1961 أكد فيه على تطور النظرة الفرنسية لمسألة الصحراء التي اعترف بسيادة الجزائر عليها : "إن سياستنا لن تكون إلا استغلال البترول والغاز اللذين اكتشفناهما أو في أن تكون لنا مطارات للتنقل ...معنى ذلك أن مسألة السيادة على الصحراء أمر مفروغ منه[40]"،وردا على هذه التصريحات أعلن بن يوسف بن خدة من تونس في 24 أكتوبر 1961 باسم الحكومة المؤقت للجمهورية الجزائرية التفاوض المباشر حول كيفية وشروط الاستقلال، وعبر عن استعداد جبهة التحرير الوطني لوقف إطلاق النار فورا مقابل تخلي فرنسا عم فكرة تقرير المصير، واعترافها باستقلال الجزائر، وإحالة القضايا المختلفة مثل الأقلية الأوروبية وجلاء القوات الفرنسية والتعاون الاقتصادي والثقافي والتقني على الحكومة الجزائرية المستقلة.[41]

- لقاء بال Bal الأول 29-28 أكتوبر: 1961

اجتمع الطرفان في مدينة بال السويسرية يومي 29-28 أكتوبر 1961 ومثل الوفد الجزائري كل من محمد بن يحي ورضا مالك، و مثل الوفد الفرنسي كل من برينو دولوسBruno de Leusse ، وكلود شاييClaude Chaillet ، وفي هذا اللقاء أثار الوفد الفرنسي مسألة هامة بالنسبة إليه وهي" مبدأ ترك الأخذ بالثأر "وحسب هذا المبدأ ،فإن الدولة الجزائرية المستقلة عليها أن تمتنع عن إصدار أي عقوبات مهما كانت درجتها ضد الجزائريين الذين تعاونوا مع فرنسا الاستعمارية،بالإضافة إلى ذلك قدم الوفد الفرنسي ورقة عمل تضمنت مجموعة من المطالب،فعلى المستوى الاستراتيجي إبقاء المرافق العسكرية تحت المراقبة الفرنسية حتى تمكنها من استمرارية الاتصال مع الدول الإفريقية لمتابعة تجاربها النووية،وعلى المستوى الاقتصادي،فإن استغلال الثروات الصحراوية شكل جوهر اهتمام الحكومة الفرنسية،حيث سعت إلى التأكيد على الحقوق المكتسبة ومنح رخص للتنقيب بالنسبة للنظام المنجمي 80 ألف كلم ^{2} سنويا ولمدة عشر سنوات،وإنشاء هيئة تقنية ثنائية لاستغلال الثروات الباطنية في الصحراء الجزائرية،وبخصوص الأقلية الأوروبية تبنى الوفد الفرنسي مطلب ديغول المتمثل في منحهم الجنسية المزدوجة، وضمان حريتهم الدينية واللغوية، والأحوال الشخصية[42] وبعد تقديم هذه الاقتراحات من طرف الفرنسيين انعقد اجتماع للحكومة المؤقتة لتحضير الرد الملائم، عليها، والذي سوف يقدم في لقاء بال الثاني بعد عشرة أيام،ومن أجل زيادة الضغط على ديغول دعت حكومة الثورة الشعب الجزائري إلى تنظيم يوم وطني بمناسبة أول نوفمبر 1961 ليعبر عن تمسكه بالاستقلال والوحدة الترابية، وكانت استجابة شعبية كبيرة عبر من خلالها الشعب الجزائري عن دعمه للمفاوضات الجزائرية الفرنسية، مما أدى إلى لقاء آخر في نفس المدينة و ذلك في 09نوفمبر من نفس السنة.

- لقاء بال الثاني 09 نوفمبر:1961

وفي لقاء بال الثاني كلفت الحكومة المؤقتة محمد بن يحي ورضا مالك بتقديم الأجوبة نيابة عنها، فبالنسبة للأقلية الأوربية لها حق الاختيار دون ازدواجية الجنسية، أما بخصوص الجانب العسكري

المجلد العاشر/ العدد الثاني / 01 ديسمبر 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

فقد تضمن الرد الجزائري إنهاء التجارب النووية والفضائية، وعدم استعمال القواعد العسكرية ،كما حدد رد الحكومة المؤقتة المرحلة الانتقالية من بداية وقف إطلاق النار إلى الاستقلال ولمدة ستة أشهر،وبخصوص وظيفة الهيئة التقنية يجب أن تكون تقنية بحتة، ويخضع منح رخص التنقيب والاستغلال لصلاحية الدولة الجزائرية[43]،وفي هذه الفترة كثفت منظمة الجيش السري (O.A.S) أعمالها التخريبية والإرهابية خاصة خلال شهري ديسمبر 1961وجانفي1962 ،ففي اليوم الثالث من هذا الشهر قامت هذه المنظمة في وهران باغتيال 127 جزائري، وجرح المئات[44]، ومن أجل الوصول إلى هدفها المتمثل في الحفاظ على المستعمرة يذكر لنا المؤرخ الانجليزي ألستير هورن Alistair Horne أن هذه المنظمة قد اتصلت بجهاز المخابرات الأمريكية .C.I.A بواسطة أحد أعضائها البارزين في فرنسا الذي التقى ب صلان زعيم المنظمة شخصيا في نوفمبر1961 ، واتفق معه على تزويد منظمته بالأسلحة مقابل أن يتعهد بوضع القواعد الجوية في الجزائر تحت تصرف أمريكا في حالة إعلان الأقدام السود استقلالهم عن فرنسا[45]،غير أن مثل هذا طرح يحتاج إلى بحوث علمية لتأكيد صحته، ومهما يكن من أمر، فإن الحرب في الجزائر في هذه الفترة تحولت إلى حرب أهلية في نظر الساسة الفرنسيين بعدما امتدت إلى المدنيين الأوربيين فيما بينهم من جهة ، ومن جهة أخرى بينهم وبين الجزائريين.

وأثناء المحادثات،قام المعتقلون الجزائريون في سجون فرنسا)خمسة عشرة ألف مسجون(، وكان من بينهم زعماء الثورة المختطفين منذ 1956 بالإضراب عن الطعام في10 نوفمبر، وعن ذلك الحدث يقول أحمد بن بلة": خلال كل إضراباتنا عن الطعام كنا نشرب الماء،وكان على المناضل المضرب أن يعيش مدة أطول للفت انتباه الرأي العام، وإزعاج السلطات الاستعمارية والتأثير على قراراتهم للفت انتباه الرأي العام[46]"،ومن اجل دعم موقف المضربين قامت الحكومة المؤقتة بوقف المحادثات، حيث يذكر بن يوسف بن خدة" لم يكن من اللائق بسبب الإضراب عن الطعام أن نتابع المحادثات أمام الأخطار التي تهدد المعتقلين،وعندما الوفد الفرنسي استئناف المفاوضات في يوم 15 نوفمبر كان جوابنا انتظروا إلى أن يتضح الوضع الناتج عن الإضراب عن الطعام.[47]"

بعد انتهاء الإضراب استأنفت المحادثات في 09 ديسمبر1961 ، حيث تم اللقاء بين دحلب وبن يحي وجوكس وبرونو دولاس،وظلت مسألة الصحراء مخيمة على المحادثات،وفي 23 ديسمبر جرى لقاء آخر بين دحلب وجوكس[48]،وكانت تلك اللقاءات تمهيدا لمحادثات لي روس .

هـ -محادثات لي روس Les Rousses 11-19 فيفري:1962

دخلت المحادثات الجزائرية الفرنسية ب لي روس على الحدود الفرنسية السويسرية مرحلة حاسمة،وشارك في هذا اللقاء عن الوفد الجزائري كل من كريم بلقاسم وبن طوبال ودحلب ومحمد يزيد ويرافقهم بن يحي ورضا مالك والصغير مصطفاي كخبير مالي،ومن الجانب الفرنسي كل من برونو دولاس ورولان بيكار Rolland Picardوجون دوبروغلي Jean de Broglie لويس جوكس وروبير

المجلد العاشر/ العدد الثاني / 01 ديسمبر 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

برون Robert Buron والجنرال دي كاماس General de Camas وكلود شايي[49]،حيث تم الاتفاق على معظم المشاكل حتى أصبح الاستقلال أمر مفروغ منه،وهو ما عكسه تصريح ديغول في خطاب رسمي : "إنه من الصعب أن يتصور الإنسان بأن الجماهير الجزائرية، في معظمها ترغب في الانتماء إلى الشعب الفرنسي "وقال أيضا في 05 فبراير" :1962 وبالنسبة لنا فالأمر يعني أن نحقق في أقرب الآجال السلام، ونساعد الجزائر أن تمسك بأيديها زمام أمرها،وأن نعترف دون أي تحديد بالشيء الذي ينبثق عن تقرير المصير أي دولة ذات سيادة مستقلة[50]"،وبذلك يكون ديغول قد أزال كل العقبات عن الطريق،فقد اعترف بوحدة التراب الوطني من جهة، وبتقرير المصير الذي يؤدي إلى الاستقلال التام.

وقد يتساءل الدارس لتطور المفاوضات منذ وصول ديغول إلى الحكم عن الدافع الذي حمله في هذه الفترة بالذات على حل مشكلة الجزائر بأية طريقة من الطرق،وهل هناك جهة معينة فرضت عليه ذلك؟،لقد تداخلت عوامل عسكرية وأخرى سياسية أرغمت ديغول على الرضوخ لمطالب الحكومة المؤقتة،فالوضعية داخل الجيش الفرنسي مقلقة بسبب الانتصارات التي حققها جيش التحرير ميدانيا،وذلك باعتراف الضباط الفرنسيين حيث يقول الضابط الفرنسي سابواز " :Saboiz أما العمليات الحربية فقد حاولت القيادة أن تجند وحدات متخصصة من المجندين لكن النتيجة كانت مخيبة للآمال[51]"،بالإضافة إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية، حيث اعترف ديغول في ديسمبر 1961بالوضع الاقتصادي الكارثي":لقد أصبح ثابت أن استمرار هذا الوضع لا يمكن أن يجلب لبلادنا سوى الخيبة والمآسي، إنه حان الوقت للتخلص منها[52]"،أما على مستوى الضغوط الخارجية فتمثلت في الإدانة الدولية للاستعمار في الفرنسي في الجزائر،كما أن موقف الأمم المتحدة في الدورة السابعة عشر كان واضحا بالنسبة لحث الوفدين على التفاوض،وحل القضية الجزائرية،بالإضافة إلى الضغوط الأمريكية على الرئيس الفرنسي ديغول خوفا من تسرب الشيوعية إلى شمال إفريقيا وعلى هذا الأساس إضطر ديغول في هذه الفترة الاعتراف بالاستقلال الوطني .

وبعد اختتام مفاوضات ليروس اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورة استثنائية بطرابلس بين 27-22 فيفري 1962 لدراسة مسودة الاتفاقيات في كل جزئياتها قبل المصادقة عليها،وتم قبول مشروع نص اتفاقيات ايفيان من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية في هذا الاجتماع،ومنح صلاحية التوقيع على الاتفاقيات لوفد الحكومة المؤقتة المفاوض،وجاءت الموافقة أيضا من الوزراء الخمسة المعتقلين في اولنوي Aulonoy ،فأرسلوا إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية برسالة في 15فيفري 1962 معربين عن ثقتهم الكاملة[53]،رغم موقف أحمد بن بلا من الاتفاقيات إذ يقول ": ليس سرا على أحد أني في البداية كنت مناوئا لاتفاقية ايفيان لأني وجدتها ظالمة، بيد أني قبلتها عندما عدلت وفقا لاقتراحاتنا، ووضعت شرطا آخر لموافقتي وهو أن تلتزم الحكومة المؤقتة بعقد مؤتمر إثر إيقاف إطلاق النار لتحدد الخط السياسي للحكومة المقبلة[54]"، لكن قيادة الأركان العامة الممثلة في

المجلد العاشر/ العدد الثاني / 01 ديسمبر 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

هواري بومدين وأحمد قايد ومنجلي والرائد مختار بويزم من الولاية الخامسة عارضت ذلك ورفضت الاتفاقيات واصفة إياها بالعمل الخياني.[55]

يبدو أن هذا الرفض جاء على خلفية الاتهامات السابقة للحكومة،ولم يكن لهذه المجموعة الرافضة بديلا سياسيا ولا عسكريا مقنعا،ومنذ ذلك التاريخ سجلت قيادة الأركان تحفظها على الاتفاقيات التي حملت تنازلات خطيرة للعدو حسب اعتقاد المجموعة ليشكل هذا الموقف القطيعة بين القيادة والحكومة المؤقتة.

و -اتفاقيات ايفيان الثانية 07 :مارس1962

التقى الوفدان في إيفيان للمرة الثانية وبصفة رسمية،ولم تكن هذه الجولة سوى تحصيل حاصل لمفاوضات لي روس ومثل الوفد الجزائري كل من كريم بلقاسم كرئيس للوفد وبن طوبال وسعد دحلب ومحمد يزيد كأعضاء للحكومة المؤقتة،ومحمد بن يحي والطيب بولحروف ورضا مالك والصغير مصطفاي والرائد مصطفى بن عودة كممثل لجيش التحرير الوطني،ورفضت القيادة العامة للجيش تعيين ممثلين لها،أما الطرف الفرنسي لويس جوكس، وروبير برون وجون دوبرغلي وبرونودولاس وكلود شايي ورولان بيكار والجنرال دي كامس وبرنار تريكو وفانسان لبوري والعقيد سيغان دو بازيس وفيليب تيبو.[56]

كان الوفد الجزائري في هذه الجولة الأخيرة والحاسمة يركز على تجسيد مبادئ الثورة الجزائرية المتمثلة في وحدة الشعب الجزائري وترابه الوطني من خلال المناقشات التي وصفها بن خدة أنها كانت حادة، وتواصلت إلى غاية اليوم الثامن عشر من نفس الشهر،حيث تم التوقيع على الوثيقة النهائية،وفي ذات اليوم وباسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المفوضة من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية أعلنت عن وقف إطلاق النار بالنسبة لكامل التراب الجزائري ابتداءا من يوم الاثنين 19 مارس1962 ،وقبل ذلك كان الرئيس الفرنسي ديغول وجه نفس الأوامر إلى جميع القوات الفرنسية،بعدما قرر رفع آخر عقبة في الاتفاقية بإعلانه عن تخلي فرنسا عن مطالبها بإبقاء الصحراء تحت السيطرة الفرنسية و الاعتراف بالسيادة الجزائرية ووحدة ترابها.[57]

خاتمة

لقد استطاعت الثورة الجزائرية أن تتخطى جميع الدسائس والمؤامرات الفرنسية الداخلية والخارجية،بغية القضاء على الثورة التحريرية،إلا أنها فشلت في ذلك بفضل إيمان الشعب الجزائري بعدالة قضيته،هذا ما دفع بفرنسا إلى التخلي مرغمة عن خرافة الجزائر فرنسية وتعترف بالجزائر جزائرية،وترضى بالحل التفاوضي للشكل الجزائري،وبالتالي الاعتراف الضمني بجبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري،هذه المفاوضات الصعبة والشاقة في نفس الوقت أكد فيها المفاوض الجزائري على قدرته في التفاوض أمام خصم عنيد رفض الاستجابة لمطالب الجزائريين،لقد كانت اتفاقيات ايفيان تتويجا لنضال الشعب الجزائري،حيث مكنته من استرداد سيادته كاملة مع الحفاظ

المجلد العاشر/ العدد الثاني / 01 ديسمبر 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

على سلامة ووحدة التراب الوطني رغم كل المناورات التي لجأت إليها الحكومة الفرنسية لتقسيم البلاد أو فصل الصحراء،كما شكلت هذه الاتفاقيات انتصارا سياسيا للثور التحريرية،ولعل من أهم نتائجه تقويض أركان النظام الاستعماري والتخلص من السيطرة الأجنبية التي دامت اثنتين وثلاثين ومائة سنة .

الهوامش:

1-العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، قسنطينة،1984 ، ص.90

2-نفسه، ص.113

3-Henri Jacquin, La Guerre Secrète En Algérie, Edition Olivier Orban,Paris, 1977, pp.116- 117.

4-فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع القاهرة،1984 ، ص.195

5- Youcef Benkhedda, Les Accords D'Evian, Office Des Publications Universitaires, Alger, 1988, p 17.

6-يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ص.322

7 - Claude Paillat, Dossier Secret De l'Algérie, Tomme I, 1954-1958, Presse De La Cité, Paris.1962, p 286.

8 - Ibid, p. 287.

9 -Benjamin Stora, Algérie histoire contemporaine 1830 – 1988, Casbah éditions, Alger, 2004 , p. 164.

10-محمد لحسن الزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية1956- 1962 ، دار هومة، الجزائر،2009 ، ص.261

11-يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص.282

12 - Benyoucef Benkhedda, op.cit., p. 19.

13-محمد لحسن الزغيدي، مرجع سابق، ص.262

14-يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص.326

15 - Claude Paillat , op.cit , p279.

16-يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص.227

17-Benyoucef Ben Khadda , op.cit, p20.

المجلد العاشر/ العدد الثاني / 01 ديسمبر 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

18-وهم سي صالح قائد الولاية، محمد بونعامة المسؤول العسكري ولخضر بورقعة المسؤول السياسي، وللمزيد من المعلومات حول قضية سي صالح يرجى العودة إلى مذكرات الرائد لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة، ص.45

19-شارل ديغول ، مذكرات الأمل، التجديد 1958-1962 ،(ترجمة سفوحي فوق العادة)ومراجعة أحمد عويدات ، منشورات عويدات ، بيروت ،1971، ص.94

20 - Benyoucef Ben Khadda, op.cit, p21.

21-شارل ديغول، مصدر سابق، ص.110

22-الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962) ، ج2، اتحاد الكتاب العرب،1999 ، ص.157

23-يذكر المؤرخ الجزائري محمد لحسن الزغيدي في كتابه مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني 1956-1962 ، ص264، أن اللقاء كان في أواخر1960 ،ولكن حسب بن يوسف بن خدة، فإن اللقاء تم في يوم 20 فيفيري 1960، والأرجح انه قد انعقد في هذا التاريخ بسبب ما شهدت الجزائر مظاهرات عارمة في أواخر1960 ، مما جعل الظرف غير مناسب لمثل هذه اللقاءات.

- Benyoucef Ben Khadda, Op.Cit, P21.

24 - Jean Lacouture, Le Souverain, Editons, Seuil, Paris, 1986., P 150

25-الجنيدي خليفة، وآخرون، حوار حول الثورة ، ج3، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، الجزائر،1986 ، ص.160

26 - Benyoucef Ben Khadda, Op.Cit, P22.

27-سعد دحلب ، المهمة المنجزة من أجل الاستقلال الجزائري، منشورات دحلب، الجزائر،2007 ، ص.124

28 -Redha Malek, l'Algérie à Evian histoire des négociations secrètes1956-1962, éditions, dahleb, Alger, 1995, p95.

29 - Jean Lacouture, op.cit., p 176.

30-يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص.232

31-Alistair Horne, Histoire de la guerre d'Algérie, Editions Albin Michel, Paris, 1980, p487.

32-يحي بوعزيز،مرجع سابق، ص. 234

33 - Alistair Horne, op.cit, p488.

34 -Ibid, p489.

35-محمد لحسن الزغيدي، مرجع سابق ، ص.267

المجلد العاشر/ العدد الثاني / 01 ديسمبر 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

[36] - El Moudjahid N° 83 , 19 juillet 1961.

[37]-Alistair Horne ,op.cit.p489.

[38]- Benyoucef Ben Khadda, op.cit, p25.

-يحي بوعزيز ،مرجع سابق ، ص ص [39]339-340

-40العربي الزبيري، مرجع سابق، ج 2، ص.165

41- Benyoucef Ben Khadda, op.cit, p28.

42- -Ibid, p 29.

43- Ibid, pp 32-33.

44- Alistair Horne, op.cit, p514.

45- Alistair Horne, op.cit, p 515.

-46أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة، تر العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب، بيروت، د.ت، ص. 126

[47] - Benyoucef Ben Khadda, op.cit, p33.

[4]8- Alistair Horne, op.cit, p528.

[49]- Benyoucef Ben Khadda, op.cit,p35.

- الجنيدي خليفة ، وآخرون، مرجع سابق ، ص.131

-1[5]محمد لحسن الزغيدي ، مرجع سابق ،ص.239

-[52]نفسه، ص.242

[5]3 - Benyoucef Ben Khadda, op.cit, p36.

- 4[5]أحمد بن بلا، مصدر سابق، ص.129

[5]5 - Benyoucef Ben Khadda, op.cit, p36.

[56]- Ibid, p36.

-57العربي الزبيري، مرجع سابق ، ص.157